المؤشرات تؤكد فشل سياسات «الاحتياطي الفيدرالي»

«الوطني»: مخاوف شبح «الركود» تهيمن على الأسواق العالمية

سياسات الاحتياطي الفيدرالي تفشل في مواجهة المخاطر

هبوط مبيعات المنازل في الولايات المتحدة 3.4 في المئة والمعدل السنوي الموسمي يصل 5.41 ملايين وحدة في مايو

التضخم مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع أسعار البنزين والعناصر المتقلبة المرتفعة منذ الحرب في أوكرانيا

مبيعات التجزئة في كندا ترتفع بنسبة 0.9 في المئة في أبريل على الرغم من ارتفاع الأسعار

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول خلال الأسبوع الماضي أخبر المشرعين في اللجنة المصرفية بمجلس الشيوخ أن حدوث ركود كأحد عواقب ارتفاع أسعار الفائدة يعتبر «احتمال بالتأكيد». ويأتي هذا الخطاب الواضح في الوقت الذي يواجه فيه الاحتياطي الفيدرالي تحدي خفض معدلات التضخم من أعلى مستوياتها في 40 عاماً، مما يخلق خطر فقدان البنك المركزي لمصداقيته إذا فشل في رؤية تقدم حقيقي. وعلى الرغم من اعترافه بالمخاطر، إلا أن باول أبقى على وجهة نظره بأنه ما تزال هناك طرق لتجنب الوقوع في براثن الركود. وقال باول «نتفهم الصعوبات التي يسببها التضخم المرتفع». وأضاف: «نلتزم وبقوة بخفض التضخم مرة أخرى، ونتحرك على وجه السرعة للقيام بذلك. ولدينا كل من الأدوات التي نحتاجها والعزيمة اللازمة لاستعادة استقرار الأسعار نيابة عن العائلات والشركات الأمريكية «.

ويسعى كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبيت الأبيض والكونجرس الأمريكي مجتمعين إلى خفض معدلات التضخم. وعلى الرغم من تخطيط الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة هذا العام، إلا أن أدواته تعد محدودة خاصة وأن البنك المركزي لا يتحكم في العديد من العوامل التي تحرك التضخم في الوقت الحالي. وأضاف رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي: « الأحداث التي جرت طيلة الأشهر القليلة الماضية حول العالم جعلت من الصعب أن نحقق ما كنا نريده». وقد لامس التضخم مستويات ذروة جديدة في مايو الماضي مما يوضح أن سياسات الاحتياطي الفيدرالي قد لا تكون فعالة. وفي شهادته مرة أخرى يوم الخميس، قال باول إن التزامه بمحاربة التضخم «غير مشروط». وفي ذات الوقت، تتزايد الضغوط على إدارة بايدن لخفض الأسعار للعائلات الأمريكية على وجه التحديد في محطات البنزين. وتتزايد المخاوف من حدوث ركود اقتصادي، حيث يرى سيتي جروب أن احتمالات حدوث ركود عالمي تقترب من 50 في المئة.

تراجع مبيعات المنازل

انخفضت مبيعات المنازل القائمة بنسبة 3.4 في المئة في مايو إلى المعدل السنوي المعدل موسمياً والبالغ 5.41 مليون وحدة، وفقاً للرابطة الوطنية للوسطاء العقاريين. إذ انخفضت المبيعات بنسبة 8.6 في المئة على أساس سنوي، مسجلة أضعف قراءة منذ الأشهر الأولى لجائحة كوفيد19- في يونيو 2020. وبنهاية مايو، كان هناك 1.16 مليون عقار سكني معروض للبيع، بزيادة شهرية نسبتها 12.6 في المئة وبانخفاض سنوي بلغ 4.1 في المئة. ووفقاً لوتيرة المبيعات الحالية، يمثل ذلك عرض لمدة 2.6 شهرا. واستمر انخفاض العرض في الضغط على أسعار المساكن. وبلغ متوسط سعر المنزل المباع في مايو 407،600 دولار أمريكي، بنمو بلغت نسبته 14.8 في المئة مقارنة بمستويات شهر مايو 2021، فيما بعد أعلى سعر على الإطلاق بعد تجاوزه لمستوى 400 ألف دولار للمرة الأولى.

رد فعل الأسواق

نجح مؤشر الدولار في الحفاظ على أدائه القوي واستقر فوق مستوى 101 لمدة 9 أسابيع حتى الآن. وأدى ارتفاع الطلب على الدولار إلى انخفاض كل من اليورو والجنيه الاسترليني إلى ما دون 1.06 و1.23 على التوالي. من جهة أخرى، تراجعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية مع ارتفاع الأسعار بسبب تزايد المخاوف من حدوث ركود. وفي وول ستريت، تحسن أداء الأسهم بعض الشيء بعد ثلاثة أسابيع متتالية من الانخفاض. وأنهى كلا من مؤشري ستاندرد أند بورز 500 وداو جونز الصناعي تداولات الأسبوع بارتفاع بلغت نسبته 3.06 في المئة و2.68 في المئة على التوالي.

مؤشر أسعار المستهلكين

ارتفعت قراءة مؤشر أسعار المستهلكين في كندا خلال شهر مايو بوتيرة لم يشهدها المؤشر منذ عام 1983 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار البنزين بنسبة 48 في المئة. وتسارعت وتيرة نمو التضخم السنوي إلى 7.7 في المئة في مايو، فيما يعد أعلى بكثير من 6.8 في المئة المسجلة في أبريل وأبعد بكثير من توقعات بنك كندا والتي تبلغ 5.8 في المئة. وباستثناء أسعار الطاقة والغذاء التي ارتفعت بشدة منذ الحرب في أوكرانيا، يظل معدل التضخم الأساسي السنوي في كندا في حدود 6 في المئة. وأخيراً، كان مؤشر أسعار المستهلك المشترك، وهو المقياس المفضل للبنك المركزي لأداء الاقتصاد، مطابقاً لأعلى مستوياته المسجلة في يوليو 1991 بوصوله إلى 3.9 في المئة. وكان التضخم الآن أعلى من المستوى المستهدف لبنك كندا البالغ 2 في المئة لمدة 15 شهراً. وأدى ارتفاع معدلات التضخم ورفع أسعار الفائدة الأخير بمقدار 75 نقطة أساس إلى تأكيد توقعات السوق برفع بنك كندا سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في يوليو المقبل.

وكانت آخر مرة رفع فيها بنك كندا المركزي أسعار الفائدة في عام 1998 في إطار مساعيه لحماية الدولار الكندي.

ومنذ بداية العام الحالي حتى الآن، قام البنك المركزي بالفعل برفع أسعار الفائدة ثلاث مرات ليصل بذلك معدله المستهدف إلى 1.5 في المئة بينما أضاف أنه مستعد للعمل «بقوة أكبر» للمضي قدماً إذا لزم الأمر. وقالت كارولين روجرز، النائب الأول لمحافظ بنك كندا، في إطار تعليقها على تلك البيانات: «نعلم أن التضخم يبقي الكنديين مستيقظين في الليل. إنه يبقينا مستيقظين في الليل». وأضافت «لن نشعر بالراحة حتى نعود إلى المستوى المستهدف ... لهذا السبب نرفع أسعار الفائدة ونرفعها بقوة كبيرة».

إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة، وتزايد معدلات التضخم، وتراجع ثقة المستهلك في كندا لم تؤثر بعد على الإنفاق بأي شكل من الأشكال. ووفقاً للإحصاءات الكندية، سجل تجار التجزئة زيادة في المبيعات بنسبة 0.9 في المئة في أبريل الماضي، مما يدل على المرونة التي من المحتمل أن تثير التوقعات بشأن اتجاه بنك كندا لرفع تكاليف الاقتراض مرة أخرى. إلا انه في ذات الوقت، كشفت تفاصيل التقرير أن ستة فقط من أحد عشر قطاعاً فرعياً تمكن من تسجيل مكاسب في أبريل، مع انخفاض أحجام مبيعات وكالات بيع السيارات الجديدة ومتاجر مواد البناء على وجه التحديد.

ارتفاع التضخم في المملكة

يستمر ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة في التأثير سلباً على تكاليف المعيشة في المملكة المتحدة. إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 9.1 في المئة في مايو بعد ارتفاعه بنسبة 9 في المئة في أبريل. وعلى أساس شهري، ارتفعت الأسعار بنسبة 0.7 في المئة، أي أقل بكثير من الزيادة البالغة 2.5 في المئة في أبريل، مما يشير إلى أن وتيرة التضخم قد تتباطأ إلى حد ما. وكانت قطاعات الإسكان والخدمات المنزلية هي المحرك الأول لتلك الزيادة، وخاصة من الفئات الفرعية لقطاعات الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، إلى جانب المواصلات.

ومنذ أسبوعين فقط، رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة للمرة الخامسة على التوالي، إلا أنه لم يرفعها بنفس المستويات المتشددة التي اتخذها مؤخراً الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك الوطني السويسري. ويظل معدل الفائدة البنكية لبنك إنجلترا حالياً عند أعلى مستوياته المسجلة منذ 13 عاماً عند مستوى 1.25 في المئة ويتوقع البنك أن يتجاوز معدل التضخم وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين 11 في المئة بحلول شهر أكتوبر. وإلى جانب الصدمات الخارجية التي تواجه الاقتصاد العالمي مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وسط الحرب في أوكرانيا ومشاكل سلسلة التوريد بسبب الاختناقات المستمرة الناجمة عن جائحة كوفيد19-، تسعى المملكة المتحدة أيضاً لحل مشكلة الدعم المالي الذي اقرته الحكومة بمستويات تاريخيه في حقبة الجائحة، هذا إلى جانب تداعيات انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي.

ركود النشاط التجاري الألماني

شهد المصنعون في ألمانيا تباطؤ وتيرة النشاط التجاري إلى أدنى مستوياته المسجلة في 23 شهراً مع انخفاض الصادرات وتعرض الطلب المحلي للضغوط. حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات، الذي يشكل حوالي خمس اقتصاد البلاد، إلى 52 مقابل 54.8 وفقاً لقراءته السابقة. وسجلت الشركات أكبر انخفاض لها في الطلبات الجديدة خلال عامين، في حين انخفض الطلب على السلع المصدرة أيضاً على خلفية مخاوف ارتفاع الأسعار، وحرب أوكرانيا، والاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كوفيد19- في الصين. من جهة أخرى، تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات أيضاً دون التوقعات إلى أدنى مستوياته المسجلة في 5 أشهر، وصولاً إلى 52.4 في يونيو. وعلى الرغم من هذا التراجع، ما تزال قراءة المؤشر أعلى من مستوى 50 التي تشير إلى التوسع. إلا أن الشركات الألمانية أعلنت عن وصول معدلات الثقة تجاه النشاط التجاري المستقبلي إلى أدنى مستوياتها خلال عامين في ظل تدهور المعنويات بصفة خاصة لقطاع التصنيع بسبب مخاوف التضخم والعرض والطلب.

أسعار النفط تعود للارتفاع

ارتفعت أسعار النفط بنهاية الأسبوع الماضي بعد التراجعات التي شهدتها في الفترة السابقة. ويواصل المستثمرون وضع مخاطر الركود في الاعتبار، إلى جانب كيفية تأثير الطلب على الوقود في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وقلة الإمدادات. وفي روسيا، صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن التجارة وصادرات النفط سيعاد توجيهها نحو دول الاقتصادات الناشئة بعد فرض الدول الغربية للعقوبات على روسيا بسبب الصراع في أوكرانيا. وفي مايو، ارتفعت واردات الصين من النفط الروسي بنسبة 55 في المئة على أساس سنوي. وفي ذات الوقت، دعا الرئيس جو بايدن الكونجرس إلى تمرير قرار بتعليق الضريبة الاتحادية على البنزين لمدة ثلاثة أشهر لتخفيف الأعباء مؤقتاً عن الأسر الأمريكية هذا الصيف. وعلى الرغم من تراجع سعر مزيج خام برنت بنسبة 0.67 في المئة، إلا أنه أنهى تداولات الأسبوع عند مستوى 113.12 دولار للبرميل.

«موديز»: الوضع الائتماني للكويت يعتمد على احتياطياتها المالية الضخمة

وكالة موديز للتصنيف الائتماني

ذكرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن الوضع الائتماني للكويت يعتمد على احتياطياتها المالية الضخمة بشكل استثنائي، حيث تتجاوز أصول صندوق الثروة السيادي بشكل كبير الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على الديون الحكومية المنخفضة للغاية والاحتياطيات الهائلة من الهيدروكربونات بتكاليف إنتاج منخفضة ومستويات دخل عالية للغاية.

وقالت الوكالة إنه استناداً إلى افتراضاتها الحالية لأسعار النفط فمن المرجح أن تحقق الكويت فوائض مالية ضخمة خلال العامين المقبلين؛ ما سيؤدي في تقديرها إلى إعادة بناء بعض الأصول السائلة، ورفع أصول صندوق الثروة السيادية؛ وبالتالي استبعاد مخاطر السيولة على الأقل في السنوات القليلة المقبلة.

كما أن توقعاتها بأن الميزانية العمومية للحكومة والموازنات المالية الوقائية ستظل قوية في المستقبل المنظور، حيث ستساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار الخارجي.

واعتبرت الوكالة أن نقاط القوة سالفة الذكر تتوازن مع أو تقابل اعتماد الكويت الكبير للغاية على النفط وهو ما يخلق تقلبات في الناتج المحلي الإجمالي والمالية العامة، بالإضافة إلى العلاقة غير المتينة بين الحكومة والبرلمان، والتي تضعف تشكيل السياسة وتقوض قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات، فضلا عن التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

وأشارت إلى أن اعتماد الكويت على النفط يترك اقتصادها وموارداها المالية الحكومية شديدة التأثر بمخاطر التحول عن الهيدروكربون إلى الطاقة النظيفة على المدى الطويل؛ وهو ما ينعكس في نتيجة ملف تعريف مصدر المخاطر البيئية الخاص بالدولة.

«ليغندال» تبرم اتفاقية شراكة مع «نانوترونيكس»

أعلنت شركة «ليغندال» الرائدة في مجال الطب الجيني المخصص والمواد الحيوية والذكاء الاصطناعي وشركة «نانوترونيكس» المطوّرة لأنظمة التفتيش الذكية المتقدّمة وأجهزة الإنتاج للتصنيع المتكيّف، عن إبرام اتفاقية شراكة لتسويق وتطوير وتوفير تقنيات الجيل التالي للعلاج بالجينات والمواد البيتيدية والمواد النانوية وتوصيف التقنيات البيولوجية.

وستتعاون الشركتان لتنفيذ مختبرات تصنيع معيارية في المستقبل وتصميم أجهزة تفتيش في إطار عملية تطوير الطب النانوي والمواد النانوية ذات الصلة. وسيكون المقرّ الرئيسيّ الجديد لشركة «ليغندال» في مجمّع «بروكلين نايفي يارد» الصناعي لضمان نظام متماسك وتعاون فعال وإنشاء المنتجات المحتملة الجديدة والبنية التحتية للمختبرات.

وقالت لينسي جرين، الرئيس والرئيس التنفيذي لمجمّع «بروكلين نايفي يارد» الصناعي: «ترسّخ شراكة 'نانوترونيكس– ليغندال' مكانة مدينة نيويورك بصفتها مركزاً لعلوم الحياة والتصنيع المتقدّم، ما يُعزّز منظومة الشركات الكبرى المنتشرة في جميع أنحاء المدينة، وتحديداً في بروكلين. وسيُواصل اتحاد الشركات هذا في ابتكار منتجات جديدة في طليعة علاجات تحسين الحياة، وسيمكّن شركة 'نانوترونيكس' أيضاً من مواصلة البناء والاستثمار في مجموعات المواهب المحلية في مدينة نيويورك التي تدعم نموها وابتكاراتها. ويجسد هذا المزيج من الإنجازات العديد من مبادئ التنمية الاقتصادية العادلة والشاملة، وهو بالتالي مكسب عظيم لمدينة نيويورك ومُجمّع 'بروكلين نايفي يارد' الصناعي».

وستتعاون الشركتان لإنشاء الجيل التالي من المواد النانوية وبناء القدرات الشاملة لتصميم المبادرات العلاجية المتعددة وتوصيفها وتخليقها ودعمها، بما في ذلك تطبيقات الأمراض النادرة وأمراض الدم والأمراض المعدية والدفاع البيولوجي. وأثبتت «ليغندال» توصيلاً فعّالاً للأدوية إلى النخاع العظمي وخلايا المناعة ومجموعات خلايا الدم النادرة، بالإضافة إلى تثبيط الفيروس المسبّب لـ«كوفيد19-» بنسبة تزيد عن 99 في المائة باستخدام تقنياتها المبتكرة لتوصيل الأدوية القائمة على الببتيد والجسيمات النانوية.

«KIB» يطلق حملته الجديدة لصيف 2022

ديما المليفي

مشاركاً عملائه تجهيزاتهم لفصل الصيف والتحضير لموسم السفر والتسوق، أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) مؤخرا عن إطلاق حملته الصيفية لحاملي البطاقات الائتمانية، والتي تؤهلهم لدخول سحوبات شهرية طوال فترة الصيف على قسائم سفر تصل لغاية 1،000 د.ك عند استخدامهم بطاقات KIB الائتمانية والفيزا مسبقة الدفع من الفترة بين 1 يونيو حتى 31 أغسطس من العام الجاري. كما سيستمر حاملي تلك البطاقات في الاستفادة من برنامج مكافآت الاسترداد النقدي والذي يصل إلى 5 في المئة على معاملاتهم المصرفية.

والجدير بالذكر بأن الحملة الصيفية للبطاقات الائتمانية ستتوج عدد 12 رابحٍ بقسائم سفر لأي وجه يرغبوا بها، علماً بأن الفرص المحتسبة للمشاركة بالسحوبات تصل إلى فرصتين عند الانفاق بالعملة المحلية ولغاية 6 فرص على المعاملات الدولية باستثناء عمليات السحب من أجهزة الصرف الآلي. ويذكر أن الحملة الصيفية صممت خصيصاً لعملاء حاملي كل من بطاقات الائتمان: فيزا الذهبية، بلاتينوم، سيجنتشر، إنفينيت، وورلد ماستركارد ، وكذلك مستخدمي بطاقة الفيزا مسبقة الدفع، شرط أن تكون البطاقة مفعلة. حيث سيتم إدراجهم تلقائياً ضمن ثلاثة سحوبات شهرية بإشراف وزارة التجارة والصناعة عند إنفاق مبلغ 500 د.ك شهريا كحد أدنى من بطاقات الائتمان المذكورة، و100 د.ك شهريا كحد أدنى من الفيزا مسبقة الدفع، أو ما يعادل ذلك بالعملات الأخرى، بما يشمل العمليات الشرائية والعمليات الإلكترونية التي تمت محلياً أو دولياً، وذلك خلال فترة الحملة فقط ووفقاً لكافة الشروط والأحكام.

وفي تعليق على إطلاق الحملة الصيفية، قالت المدير التنفيذي لخدمات البطاقات في البنك، ديما المليفي: « يسرنا في KIB أن نواصل اجتهادنا في الحفاظ على ثقة ورضا عملائنا من كافة الشرائح، وذلك عبر تطوير الحملات بأفكار متجددة تعزز من تجربتهم المصرفية مع البنك، بما يلبي احتياجاتهم ويمنحهم القيمة المضافة المميزة على الخدمات والمنتجات، التي دائماً ما يبحثون عنها في مؤسستهم المالية، ويجدونها مع KIB».

منوهاً إلى حرص البنك على ابتكار عروض متميزة لمكافأة العملاء في جميع المناسبات، لا سيما خلال عطل فصل الصيف، حيث تعتبر من أكثر الفترات التي يقضون فيها أوقاتهم في التسوق، سواء داخل الكويت أو خارجها وقت السفر. ولذلك، أكدت المليفي بأن KIB مستمر في إثراء التجربة الصيفية لحاملي البطاقات الائتمانية من عملائه، بما يتماشى مع خططهم للسفر ويضمن لهم قضاء وقت ممتع في إجازاتهم خلال موسم الصيف.

كما تجدر الإشارة إلى التزام KIB المتواصل بتقديم خدمة عملاء رفيعة المستوى، متمثلة في دعمهم والتواصل معهم على مدار الساعة خلال السفر، خاصةً عند استخدامهم للبطاقات الائتمانية، وذلك من خلال تأمين وحماية عمليات الشراء، إلى جانب توفير باقة فريدة من المزايا على تلك البطاقات، والتي تتضمن: خدمات التأمين المجاني للسفر، ودخول أرقى قاعات الانتظار في المطارات الدولية، كما تقدم عروض حصرية على المطاعم داخل وخارج الكويت، مع سلسلة من الخدمات الإضافية للاستمتاع برحلتهم الصيفية، علاوة على أن جميع هذه البطاقات يتم قبولها لدى أكثر من 30 مليون نقطة بيع حول العالم.